

المواطنة الرقمية وأنواع الجنسيات في القانون الدولي الخاص

Digital citizenship and types of nationalities in private international law

م.م. كاظم نعمة حسين حلو

Asst.Lec. Kadhum Nimah Hussein

وزارة التربية

Ministry of Education

E-mail: Kadum774@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الجنسية، الانتماء، المواطنة.

Keywords: Nationality, belonging, citizenship.



الملخص

لا يمكن لنا اليوم أن نحقق متطلبات الانتماء إلى دولة دون أن نبني وطننا على أساس من الحرية والعدالة والمساواة. والمدخل إلى ذلك هو المواطنة، بكل مضامينها الدستورية والسياسية والحقوقية، لأنها الجسر بين التزاماتنا الدينية والوطنية في الإطار الإنساني الذي يربطنا معاً في دائرة الوطن الواحد، فالمواطنة هي حجر الأساس الذي تقوم عليه الدولة العادلة، فالوطن ليس ملكاً لأحد، بل لجميع المواطنين، لأنه يحتاج إلى نبذ ثقافة التطرف واستبدالها بثقافة الحوار والمصالحة.

اقترن مفهوم المواطنة إلى حد بعيد بالجنسية، لكونها السند القانوني لممارسة المواطنة لأن الجنسية هي التي تحدد القوانين التي يتبعها الفرد في بلده أو في الخارج وهي ركن أساسي من أركان الدولة، والمواطنة في وقتنا الحاضر هي المواطنة الرقمية بأبعادها التعليمية والمتضمنة (الثقافة الرقمية، الاتصال الرقمي)، الاحترام والتمثلة ب (معايير السلوك الرقمي، القوانين الرقمية)، الحماية والتمثلة ب (الحقوق والمسؤولية الرقمية، الامن الرقمي)، وفي المقابل حق لكل إنسان أن يكون على علم بحقوقه وواجباته ومسؤولياته تجاه الآخرين في التعامل الرقمي لئلا نكون من فهم كيفية استخدام التقنيات الرقمية بطريقة آمنة وخلقية، واحترام القوانين والاستخدام الإيجابي عبر الالتزام بقوانين المجتمع الرقمي، من خلال تنظيم مؤتمرات وعمل بحوث متخصصة لنشر الثقافة القانونية للمجتمعات الرقمية.

Abstract

Today, we cannot achieve the requirements of belonging to a state without building our homeland on a foundation of freedom, justice and equality. The gateway to this is citizenship, with all its constitutional, political and legal implications, because it is the bridge between our religious and national obligations within the humanitarian framework that links us together in the circle of one homeland. Citizenship is the cornerstone on which a just state is built. The homeland does not belong to anyone, but to all citizens, because it needs... To reject the culture of extremism and replace it with a culture of dialogue and reconciliation.

the concept of citizenship has been largely associated with nationality, as it is the legal basis for exercising citizenship because nationality determines the laws that the individual follows in his country or abroad and is an essential pillar of the state, and citizenship in our present time is digital citizenship. With its educational dimensions, which include (digital culture, digital communication), respect, represented by (standards of digital behavior, digital laws), protection, represented by (digital rights and responsibility, digital security), and in return, every human being has the right to be aware of his rights, duties, and responsibilities towards others in Digital interaction so that they can understand how to use digital technologies in a safe and ethical way, respect the laws and make positive use by adhering to the laws of the digital society, by organizing conferences and conducting specialized research to spread the legal culture of digital societies.

مشكلة البحث

١- المواطنة هي تعبير عن هوية الفرد، ووجودها هو بمثابة وجوده، ومدى دوره في الوطن وحصوله على حقوقه في مجال الصحة والتعليم والمعاملة الحسنة والعدالة الاجتماعية. لقد أصبحت مسألة عدم الاكتراث بممارسة المواطنة العراقية سمة شائعة بل مميزة في سلوك المواطن العراقي، مما يؤثر سلباً على سلوكه الوطني العام من خلال جنوحه نحو اللامبالاة بهوموم ومشاكل وطنه.

٢- من خلال ممارسة المواطنة الرقمية المسؤولة، يمكننا المساعدة في تعزيز السلامة والأمن والسلوك الأخلاقي عبر الإنترنت. ومن المهم ممارسة المواطنة الرقمية المسؤولة من خلال توخي الحذر بشأن ما تتم مشاركته عبر الإنترنت، والتحقق من المعلومات قبل مشاركتها، وتجنب الأنشطة غير القانونية، ويمكن أن يكون للمواطنة الرقمية غير المسؤولة عواقب وخيمة، فلا بد من مناقشة هذه العواقب ومعرفة طرق واستراتيجيات معالجتها في التوصيات.

الهدف من البحث

١- تعد المواطنة الرقمية جانباً حاسماً في المجتمع الحديث مع تزايد استخدام التكنولوجيا، أصبح من الضروري تعزيز المواطنة الرقمية المسؤولة لضمان أن كل فرد في المجتمع على دراية بالمخاطر والفوائد المحتملة للتكنولوجيا الرقمية. يعد بناء ثقافة المواطنة الرقمية المسؤولة أمراً مهماً لضمان أن يكون الجميع مطلعين ومسؤولين وآمنين عند استخدام الأجهزة والمنصات الرقمية، وكذلك تنمية الوعي والقيم لدى المستخدمين بغض النظر عن الفئة العمرية والثقافية، وتوظيف التكنولوجيا الرقمية بطريقة ايجابية والابتعاد عن سلبياتها من اجل خلق جيل لديه ثقافة رقمية يتعامل معها بشكل صحيح وآمن.

٢- تعتبر قوانين الجنسية المتساوية بين الجنسين ضرورية لمواطنة متساوية بين المرأة والرجل ولمساواتهما في الأسرة. ولا يُعد القضاء على التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية صحيحاً وحسب، بل ذكياً أيضاً، مع إفادة قوانين الجنسية المتساوية بين الجنسين الأفراد والأسر والمجتمعات ككل، ومن شأن ضمان نقل المرأة جنسيتها على قدم المساواة مع الرجل تعزيز المساواة بين الجنسين، والنهوض برفاه الأطفال، إضافة إلى إمكان منعه انعدام الجنسية.



منهجية البحث

تتاول البحث في بدايته المقدمة ومن ثم بعد ذلك مبحث اول تتاول موضوع المواطنة الرقمية ومعاييرها وأهم خطوات تعزيز مبدأ المواطنة المتساوية وكذلك التحديات التي تواجه العراق حول المواطنة قديماً وحديثاً والمبحث الثاني يتناول الجنسية كرابطة قانونية وأركانها وأنواعها والحق في الحصول عليها ونقلها في العراق والمبحث الثالث يناقش أهم شروط تعميق مبدأ المواطنة الرقمية ومخاطر وعواقب المواطنة الرقمية غير المسؤولة وأستراتيجيات معالجتها، وبعد اكمالنا للمباحث تم ذكرنا لأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المقدمة

فإن فكرة المواطنة تخلق الكثير من المواضيع المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان، فهي بالنسبة لبعضهم، تحدد نوعاً من الأخلاق المدنية؛ وبالنسبة لبعضهم الآخر، فهي مجموعة من الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرد بغض النظر عن مزاياه الشخصية. أما بالنسبة لآخرين، فهي الإسمنت للهوية الجماعية، وهي المَعْلَم الأساسي لمشاركة الكل في الديمقراطية، وهي أيضاً، كما يرى بعضهم انتصار الحداثة السياسية على "النظام القديم". وبالنسبة للآخرين، وأخيراً، فإن المواطنة التقليدية، على العكس، هي ثقل لا غنى عنه لتجاوزات الفردية المعاصرة؛ حيث بات الفرد غارقاً في حالة من السيولة على حد تعبير زيغمونت باومان، سيولة تقود الحياة العامة والأسرية إلى التفكك والذوبان (عرفة، ٢٠١٣، ص ٧)

تتعرض المواطنة اليوم لضغوط كبيرة، خاصة في ظل تسارع وتيرة العولمة وتوسعها على المستويات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، وتفرض تحديات جديدة على دول العالم العربي لتتخطى هذه المواطنة، خاصة مع الشعور بعدم فعالية المواطنين العرب وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة. علاوة على ذلك، تفقد الأساليب التقليدية للحكم (من الأعلى إلى الأسفل) القائمة على العلاقات البيروقراطية شرعيتها وليست مناسبة لمواجهة التحديات الحديثة (عشوش، ٢٠١٣، ص ٣٤).

النظام الديمقراطي هو واحد من أكثر أشكال الحكم شعبية في العالم اليوم، ولكن لا يزال عالمنا بعيداً عن الديمقراطية، ونحن في اشارة الى بلدنا العراق خصوصاً والعالم العربي عموماً، فمعظم مواطني هذه الدول يتمتعون بمشاركة سياسية محدودة جداً، قد يكون مقصوراً على أيام الانتخابات العادية، فهل مفهومنا للمواطنة يتوقف عند هذا الحد، أو أنها استبعاد بشكل منهجي للمواطنين من المشاركة في الحياة السياسية؟

المواطنة هي فكرة متعددة الأبعاد تعمل كأساس لهوية الفرد، وتجمع بين الحقوق القانونية والمسؤوليات المدنية والشعور بالانتماء إلى مؤسسة سياسية. خلقت ثورة الاتصالات الرقمية

الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي عالما جديدا افتراضيا يعيش الناس صغارا وكبارا فيه اغلب اوقاتهم ومع ما تحمله هذه الثورة من نتائج ذات اثار ايجابية على الفرد والمجتمع حملت ايضا اثار سلبية اثرت بشكل ملحوظ في سلوكيات المجتمع بسبب الجهل في التعامل مع هذه التكنولوجيا وصعوبة مراقبتها، حيث ان مراقبة ومعرفة اهتمامات الابناء وعلاقاتهم بالآخرين سابقا تختلف بكثير مع دخول هذه التكنولوجيا حيث اصبحوا يتواصلون مع اشخاص رقميين مجهولين يشكلون خطرا محتملا ويؤثر على سلوكهم اضافة الى وقوعهم فريسة سهلة للابتزاز وصولا الى الجرائم الالكترونية التي انتشرت في الونة الاخيرة، اضافة الى وجود سلوكيات وممارسات غريبة والتي لم يكن لها وجود قبل ظهور هذه التقنيات اثرت في المجتمعات في كافة انحاء العالم مثل التجارة الالكترونية وماصاحبها من تجارة المخدرات والمخدرات الرقمية والمواقع الاباحية وغيرها التي تعرض على شبكات الانترنت فضلا عن الارهاب الذي استخدم ووظف هذه التقنيات لممارسة نشاطاته. كل هذا دفع الى اعادة التفكير ومناقشة مفاهيم حقوق وواجبات الانسان في ظل هذا العالم الرقمي الكبير وهنا برزت الحاجة الى ظهور مفهوم المواطنة الرقمية للمجتمع بغض النظر عن الفئة العمرية او الخلفية الثقافية من اجل مجتمع رقمي صحيح وآمن (بدوي، ٢٠٢٢، ص ٤٧-٥٣).

المبحث الأول : تعريف المواطنة الرقمية والمعايير التي تقاس بها والعوامل التي تحدد المواطنة قديماً وحديثاً وأهم فقرات تعزيز مبدأ المواطنة المتساوية
المواطنة الرقمية

هنالك عدة تعريفات للمواطنة الرقمية حيث عرف المواطنة الرقمية : مدى انخراط المواطن أو المستخدم وانسجامه مع مجتمع رقمي ما، بالإضافة إلى الإلتزام بالقوانين والأنظمة المفروضة في مجتمع رقمي ما واستشعار الرقابة الذاتية لتحقيق الترابط بين أفراد المجتمع كما يعرف : بأنه : مبدأ يوفر القواعد والضوابط والمعايير والقواعد والأفكار التي تتبع الاستخدام الأمثل والمناسب للتكنولوجيا المطلوبة من قبل الصغار والكبار والصغار والكبار والمواطنين للمساهمة في بناء مجتمع رقمي آمن. ويعرف ايضا: بأنه التعامل الامن والصحيح مع التكنولوجيا بما يخدم المجتمع والابتعاد عن الإضرار به من خلال اتباع القوانين والتعليمات (بدوي، ٢٠٢٢، ص ٤٧-٥٣).

المعايير التي تقاس بها المواطنة الرقمية



- تم تحديد المواطنة الرقمية بتسعة معايير قياسية هي (بدوي، ٢٠٢٢، ص٤٧-٥٣) :
- الوصول الرقمي.
 - التجارة الرقمية.
 - الاتصالات الرقمية.
 - محو الأمية الرقمية.
 - الأتكتيت الرقمي.
 - القانون الرقمي.
 - الحقوق والمسؤوليات الرقمية.
 - الصحة الرقمية.
 - الأمن الرقمي.

الوصول الرقمي: يقصد بالوصول الرقمي هو تحقيق المساواة بين المستخدمين من حيث الفرص والتحويلات للوصول الى المحتوى الرقمي.

التجارة الرقمية: اصبحت التجارة وعمليات البيع والشراء عبر الانترنت ذات انتشار واسع خلال السنين الاخيرة حيث اصبح العالم متجرا واسع النطاق ويخضع الى قوانين وضوابط صارمة للحفاظ على حقوق اطراف العملية التجارية ومنع تداول الممنوعات كالمخدرات والمواد الاباحية التي تؤثر على المجتمع وهذه القوانين تبين للمستخدم العمل في التجربة التجارية الالكترونية بطريقة صالحة وامنة.

الاتصالات الرقمية: وتشمل الالية التي يجب على المستخدم اتباعها لاستخدام الاتصال الرقمي مثل البريد الالكتروني ومنصات التواصل الاجتماعية بشكل صحيح وامن.

محو الامية الرقمية: يجب تعليم الافراد بأسلوب جديد على كافة المستجدات والتقنيات الرقمية الحديثة التي دخلت جميع المجالات والتخصصات وتحتاج الى تحديث مستمر وعالي للخبرات العاملة عليه.

الاتكتيت الرقمي: وتشمل جميع القواعد والقوانين واللوائح التي تحضر استغلال التكنولوجيا وادواتها في استخدام غير مناسب لتحقيق الاندماج بين الافراد داخل المجتمع الرقمي ولتحقيق بيئة رقمية مبنية على اسس صحيحة امنة.

القانون الرقمي: يضم جميع الاخلاقيات القانونية الواجب الالتزام بها ومراعاتها عند استخدام التكنولوجيا الرقمية ويعاقب القانون الاستخدام الخاطئ الذي يمس بحقوق وخصوصيات الآخرين وكذلك جرائم الاحتيال وسرقة المعلومات والابتزاز الالكتروني وجميع انواع الجرائم الالكترونية التي يعاقب عليها القانون.

الحقوق والمسؤوليات الرقمية: ويقصد به اللوائح التي تضع أمام المواطن كل ما يتمتع به من حقوق وما يقع على عاتقه من واجبات ومسؤوليات تجاه الآخرين والمجتمع بشكل عام.
الصحة الرقمية: تعالج الآثار الصحية البدنية والنفسية التي تصاحب الاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا الرقمية واثرها على المستخدمين وطرق الوقاية منها بالاستخدام الامثل لهذه التكنولوجيا دون الاضرار بالجسم والصحة البدنية والنفسية.

الامن الرقمي: وتعرف ايضا بالحماية الذاتية والتي هي مجموعة الاجراءات الخاصة لتحقيق ضمانات الوقاية والحماية الالكترونية للمواطن الرقمي من سرقة بياناته والوقوع في الاحتيال والابتزاز الالكتروني.

العوامل التي تحدد المواطنة

تتمثل العوامل التي تحدد المواطنة في ما يأتي (محمد، ٢٠٢١) :

١. حق التراب، أي الولادة في الوطن.
٢. الحق في الدم، جنسية الوالد، كان يقتصر في السابق على جنسية الوالد في بعض البلدان العربية، ولكن في الوقت الحاضر في بعض البلدان تغير الوضع.
٣. الزواج، يتم محاربة المواطنة عن طريق الزواج فقط لغرض الحصول على الجنسية، حيث تعاني بعض الدول من الهجرة.
٤. التجنس، يتم منح الجنسية للفرد الذي يدخل البلاد بشكل قانوني، سواء كان تصريح إقامة أو لجوء سياسي، ولكن بعد استيفاء شروط التجنس، مثل فترة الإقامة القانونية والأشخاص الآخرين.



أهم خطوات تعزيز المواطنة المتساوية

١- تطور البنى الاجتماعية التقليدية والمؤسسات الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني إن الهياكل الاجتماعية التقليدية للمجتمع المدني واقع لا يمكن القفز فوقه، وذلك لأنها مطلب غير ديمقراطي فيما يتعلق بالتعددية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والمدنية. المهم هو تحقيق التكامل بين أفراد المجتمع وتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية نحو مزيد من التماسك الاجتماعي والوطني، بحيث تصبح المساواة في الحقوق والواجبات بارزة في الحياة اليومية تحت مظلة المنهج القانوني والمؤسسي.

وتكون الدولة بمؤسساتها ومصالحها وأجهزتها المختلفة دولة ديمقراطية إذا بنيت على أساس قانوني ديمقراطي ومن أجل تحقيق مصالح المواطنين وإحقاق الحق والعدل والمساواة، عندما يكون دستورها وقوانينها قائمة على أساس أن الشعب هو مصدر السلطات ومالكها، وفي سياق ذلك يكون هناك فصل بين السلطات واحترام كل سلطة وقضاء نزيه وقضاء محايد وانتخابات منتظمة ونزيهة للمؤسسات والمنظمات الديمقراطية، ولا يمكن أن تتحقق المواطنة المتساوية إلا في دولة القانون والنظام والديمقراطية والمؤسسات (محمد، ٢٠٢١).

٢- مكافحة الفساد

لا معنى للديمقراطية دون منع الفساد وتنمية الشفافية والنزاهة والأمانة في المجتمع، فالفساد هو أحد المنافذ الرئيسية للظلم والتعسف والإذلال واللامساواة والعبثية والتزيف والانحصار والتفكك والتراجع، لذلك فإن محاصرة الفساد وقمعه مهمة تؤدي إلى المواطنة المتساوية وإلى مستويات أعلى من الممارسة الديمقراطية (محمد، ٢٠٢١).

أهم التحديات التي تواجه العراق في مجال المواطنة

١- دخول العالم في العولمة الرقمية والتي جعلت منه قرية صغيرة بكافة ايجابياتها وسلبياتها، والانفتاح الكبير غير المسبوق وغير المسيطر عليه على خدمات الانترنت وشبكات الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي، وعدم وجود بوابات نفاذ مسيطر عليها حكومياً، وضعف الوعي الثقافي الرقمي عند أكثر شرائح المجتمع العراقي، وكذلك ضعف الثقافة الرقمية عند الاهد لحماية ابنائهم وعدم وجود مادة ثقافية تدريسية في المدارس تختص بالمواطنة الرقمية.

٢- واجه العراق تحديات مختلفة، بما في ذلك التوترات الطائفية والإرهاب والصراعات، والتي أثرت في بعض الأحيان على حماية حقوق المواطنين. يحدد الدستور العراقي المواطنة ويحدد حقوق ومسؤوليات المواطنين العراقيين. وفيما يلي النقاط الأساسية المتعلقة بالمواطنة في الدستور العراقي (محمد ، ٢٠٢١) :

المادة (١٤): المساواة: يؤكد الدستور العراقي على المساواة بين جميع المواطنين، بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو العرق أو الجنس. ويضمن المساواة في الحقوق والفرص لجميع المواطنين.

المادة ١٥: الحق في الحياة والأمن: تكفل هذه المادة لجميع العراقيين الحق في الحياة والأمن. وينص على أن لكل مواطن عراقي الحق في العيش بأمان وكرامة.

المادة ١٦ تكافؤ الفرص: تؤكد هذه المادة على الالتزام بتوفير فرص متساوية لجميع المواطنين وتحظر التمييز.

المادة ١٧: الحرية والأحوال الشخصية: تؤكد هذه المادة على حرية الأفراد في اختيار وضعهم وفقاً لمعتقداتهم الدينية أو مذاهبهم أو اختياراتهم المتعلقة بالقانون.

المادة ١٨: الجنسية: تحدد المادة ١٨ معايير الحصول على الجنسية العراقية. وتقر بأن لكل مواطن عراقي الحق في المواطنة، ولا يجوز سحب الجنسية إلا بقانون.

اما مسألة الجنسية المزدوجة، فينص القانون على أنه يجوز للعراقيين أن يحملوا جنسية مزدوجة، بشرط ألا يتعارض ذلك مع ولائهم للعراق.

ينص الدستور العراقي في مواده (١٤ و ١٦) على التساوي امام القانون، بدون أي شك، التساوي في الحقوق، أيضا ومن بينها تكافؤ الفرص، وللفرص معانٍ كثيرة، من بينها التعيينات والوظائف،بمعنى آخر، أن في الواجبات والحقوق لا توجد أكثرية وأقلية، خاصة أن العراق بلدٌ متنوعٌ بأعراقه وأديانه ومذاهبه، التنوع الذي صنع حضارته وثقافته المميزة التي عرفها العالم من خلاله، وقد تحول التنوع المثمر والجميل إلى مصطلح (المكونات) وأصبح لكل مكون قاداته، الذين يحاولون كسب أصواتهم للاستمرار، وأصبحت سياسة الأكثرية والأقلية واضحة. هنا لا أقصد الأكثرية السياسية أو الأغلبية التي تقرها الانتخابات، مهما كانت نسبة المصوتين فيها، إنما أقصد الأكثرية والأقلية قياسا إلى نسمة كل عرق أو دين أو مذهب. قطعا أن مصطلح الأقلية ليس معيبا أو مخيفا، لو شعر الجميع أنهم متساوون بالحقوق دون تمييز (محمد، ٢٠٢١).

وتعتبر مسألة الحوار والمصالحة في الدول النامية، خاصة تلك التي تتنوع فيها الجماعات العرقية والدينية والمذهبية والقبلية والعشائرية والطبقية داخل مجتمعاتها، من الأولويات التي تهتم بها هذه الدول وتسعى لتحقيقها من خلال شؤونها الداخلية، وذلك لضمان تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، لأن ثقافة التطرف يجب نبذها واستبدالها بثقافة الحوار والمصالحة (محمد، ٢٠٢١).



اقترن مفهوم المواطنة إلى حد بعيد بالجنسية، باعتبارها السند القانوني لممارسة المواطنة وبذلك لا بد من مناقشة مفهوم وأركان وأنواع الجنسية.

المبحث الثاني : تعريف الجنسية كرابطة قانونية وأركان والحق في الحصول على الجنسية ونقلها في العراق وأكثر أنواع الجنسية شيوعاً في العالم
تعريف الجنسية كرابطة قانونية

يعرفها أستاذ الحقوق الفرنسي (باتيفول) على أنها "الاعتماد القانوني وتبعية للشخص على السكان المكونين للدولة." وركز على حساب الجنسية من النظام القانوني الخاص، مع الأخذ برأي شخصي يستند إلى التعلق بالفرد وجعله أساساً لتمتع الفرد بحقوقه. وبدون ذلك، لم يكن الفرد قادراً على ممارسة حقوقه في دولة يعرف فيها جنسيته من جانبها القانوني بدون السياسي. كما عرفها الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض بأنها "العلاقة القانونية بين الفرد والدولة، حيث يصبح الفرد عضواً في شعب الدولة"، بينما عرفها الدكتور عبد الحميد أبو هيف والدكتورة سامية راشد بأنها "العلاقة القانونية بين الدولة وشخص معين، ويتربط عليها حقوق والتزامات معينة" (فضيل، ٢٠٢٢، ص ٩٣٥).

أركان الجنسية الحق في الحصول على الجنسية ونقلها في العراق

الركن الأول: الدولة.

الركن الثاني: الفرد.

الركن الثالث: علاقة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة.

يتم حصول أو منح الفرد جنسية الدولة، فتسمى الجنسية في هذه الحالة الجنسية التأسيسية أو بعد الولادة فتسمى "الجنسية الأصلية" أو "الجنسية الأصلية" أو "جنسية الميلاد" أو الجنسية المفروضة "لأن إرادة الشخص ليس لها دور في إثبات ذلك وتقرضها الدولة على الفرد، وتكتسب الجنسية طوال الحياة بعد الولادة، والجنسية في هذه الحالة هي "الجنسية الطارئة" أو "الجنسية المكتسبة" أو "الجنسية المختارة" للفرد لاختيارها، أو تسمى "الجنسية الثانوية" مقابل الجنسية الأصلية (فضيل، ٢٠٢٢، ص ٩٣٥).

يشكّل حق المواطنين والمواطنات المتساوي في نقل جنسيتهم إلى أطفالهم حقاً جوهرياً من حقوق الإنسان، وهو حق أساسي في تعزيز المساواة بين الجنسين، وحقوق الأطفال ورفاههم، والتنمية المستدامة، ومنع انعدام الجنسية، وبينما حرمت المرأة تاريخياً من الحق في منح الجنسية، إلا أنّ معظم قوانين الجنسية قد خضعت للإصلاح على مدى العقود الماضية، لتمكين المرأة والرجل من منح الجنسية على قدم المساواة. إلا أنّ (٢٤) دولة، على مستوى العالم، لا تزال تحتفظ اليوم بقوانين جنسية تحدد النساء أو تمنعهن من منح الجنسية لأطفالهن على قدم

المساواة مع الرجال، وقد سنّت ست دول -الجزائر ومصر والعراق والمغرب وتونس واليمن- إصلاحات للنهوض بحق المرأة في منح الجنسية لأطفالها. وأسفرت هذه الإصلاحات عن فوائد مهمة للنساء، والأطفال، والأسر، والمجتمعات ككل -بما في ذلك من تحسين الرفاه العام للأطفال المتضررين، وحمايتهم وسلامتهم، وضمان حصولهم على التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية الأخرى. كما أتاحت لهم هذه الإصلاحات الوصول إلى فرص العمل النظامية كراشدين، مما ساهم في التنمية الشاملة والمستدامة، وتدعم الإصلاحات الرامية إلى تعزيز حقوق الجنسية المتساوية بين الجنسين أيضاً الجهود المبذولة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، مع تفاقم أشكال مختلفة من هذا العنف بسبب قوانين الجنسية التمييزية بين الجنسين (فضيل، ٢٠٢٢، ص ٩٣٥).

أكثر أنواع الجنسية شيوعاً في العالم

الجنسية هي حق مكتسب يكتسبه الفرد عند ولادته وتشير إلى ثلاثة أنواع من الجنسية:

١- الجنسية التأسيسية.

٢- الجنسية المتأصلة.

٣- الجنسية المكتسبة.

١- الجنسية التأسيسية:

إنها الجنسية التي تثبت لشخص في وقت إنشاء الدولة وأستكمال مكوناتها من الناس والإقليم والشخصية الدولية، وعادة ما يتم إنشاء الدولة عن طريق تغيير سيادتها على إقليم معين وفصلها عن دولة معينة نتيجة للحرب أو الثورة أو الانفصال أو نتيجة لاتفاق أو معاهدة دولية (الاسدي، ٢٠١٣، ص ٥٦، ٦٠).

٢- الجنسية المتأصلة: وهي الجنسية الأصلية التي يتم تسجيل الفرد بها عند ولادته وتنتمي إلى البلد الذي ولد فيه. فإذا وُلدت في العراق تكتسب الجنسية العراقية، وهي الجنسية الأصلية التي يثبت أن الشخص يحملها منذ ولادته وتظهر في شهادة الميلاد عند تسجيل الاسم في السجلات الوطنية. أما إذا كانت جنسية الأب غير معروفة أو لا جنسية له فيسمح القانون بأن تكون جنسية الأم هي الجنسية الأصلية للطفل، مع مراعاة توارث الجنسية بالدم، وكما يلي (فضيل، ٢٠٢٢):

أ. حق الدم

حق الدم يعني أن يكتسب الشخص جنسية البلد الذي ينتمي إليه أبواه، أي أن ابن العراقي يكون عراقي منذ ولادته، أي أنه يكتسب الجنسية العراقية التي كان يتمتع بها والده.



وأساس الاعتراف بحقوق نسب الطفل هو الأب في القانون العربي، حيث يجب ان يكون المولود يجب أن يكون طفلاً شرعياً، لأن جنسية الأب لا تحدد مكان الميلاد، ولكن يحددها تاريخ الميلاد. وهذه هي الوضعية المتبعة في جميع قوانين الجنسية العربية والأجنبية، وهذا هو التطبيق المعتمد في القانون العربي، مثل قانون الكويت لعام ١٩٥٩ المرقم (١٥)، والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢، والقانون الجزائري لعام ١٩٧٠، والقانون المغربي لعام ١٩٥٨ المرقم (١٤).

هناك أيضاً عدد من القوانين التي تعتبر الحق في الدم من جانب الأم أساساً لإثبات الجنسية الأصلية دون قيد أو شرط كتعبير عن المواثيق والمعاهدات الدولية التي تؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في منح الجنسية للأطفال (فضيل، ٢٠٢٢). مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩.

ب. الحقوق الإقليمية

ويقصد بالحق الإقليمي أن يكتسب الشخص جنسية الدولة التي ولد فيها، بصرف النظر عن جنسية أبويه، وهذا المبدأ تأخذ به الدول ذات التعداد السكاني القليل، والمعروفة بالدول المستوردة للسكان (الاسدي، ٢٠١٣، ص ٥٦، ٦٠).

هناك عدة حالات يمكن أن يفقد فيها الشخص جنسيته الأصلية ويواجه مأساة العيش بلا جنسية (فضيل، ٢٠٢٢) :

- إذا اكتسب الشخص جنسية أخرى في انتهاك للقانون الدولي وفي عداة لبلده أو نظامه.
- الخدمة العسكرية لبلد آخر دون إذن من بلده.
- إذا صدر عليه حكم جنائي وهو خارج بلده.
- إذا كان مقيماً في بلد آخر ويعمل لصالح منظمة أجنبية هدفها تقويض ذلك البلد اقتصادياً أو اجتماعياً بشكل غير قانوني.
- إذا كانوا يعملون لصالح دولة في حالة حرب مع بلدهم أو قطعوا العلاقات الدبلوماسية معها.
- الأشخاص الذين اكتسبوا جنسيتهم الأصلية عن طريق الغش أو التزوير.
- إذا أثبت التحقيق أن الشخص ينتمي إلى منظمة إرهابية قائمة على الإرهاب الدولي.

٣- الجنسية المكتسبة: هي الجنسية المكتسبة التي يكتسبها الفرد بعد ولادته بغض النظر عن سنه، ويختارها بمحض إرادته ليكتسبها بالإضافة إلى جنسيته الأصلية، مثل اكتساب الجنسية الأمريكية، فبعض الناس يتنازلون عن جنسيتهم الأصلية لاكتساب جنسية أخرى مثل الجنسية الأمريكية التي تكتسب وفقاً للقانون الدولي والمعاهدات الدولية وأحكامها. ويمكن إثبات اكتساب الجنسية المكتسبة عن طريق الهجرة أو التبني أو التجنس. أن بعض الدول ترفض إعادة منح الجنسية للأشخاص الذين تخلوا عن جنسيتهم طواعية من أجل اكتساب جنسية أخرى، فالجنسية المكتسبة الطارئة هي الجنسية التي يكتسبها الشخص بعد الولادة، والتي يمكن اكتسابها أيضاً بطريقتين: بالتجنس أو بالزواج (دحام، ٢٠١٣، ص ٢٦) وكما يلي :

أ. التجنس

يقصد بالتجنس أن يعرب الشخص عن رغبته في الانتماء إلى جنسية بلد ما وتوافق سلطات ذلك البلد على منح ذلك الشخص جنسية ذلك البلد، بعد التحقق من جدية الرغبة والشروط المنصوص عليها في قانون ذلك البلد لضمان عدم الإضرار بمصالح البلد يعني أن يكون الشخص من مواطني البلد الأصلي. تتطلب بعض القوانين تقديم طلب إلى السلطات المختصة والموافقة عليه من قبل السلطات المختصة من أجل الحصول على الجنسية (دحام، ٢٠١٣، ص ٢٦).

ب. الزواج.

تمنح بعض الدول الجنسية للزوج الأجنبي الذي يتزوج امرأة من تلك الجنسية، والزواج المختلط هو الزواج بين رجل وامرأة من جنسيتين مختلفتين، بغض النظر عن اختلاف الجنسية عند الزواج أو بعده، وتنص غالبية التشريعات المعاصرة على أن الزواج المختلط يؤثر على جنسية الزوجة وليس على جنسية الزوج، وللحفاظ على مبدأ توحيد الجنسيات داخل الأسرة، فإن بعض القوانين تلحق جنسية الزوجة تلقائياً بجنسية الزوج بحكم القانون عند الزواج، مثل القانون التركي لعام ١٩٢٨ والمادة ١٧ من القانون العراقي لعام ١٩٢٤ التي تنص على أنه "إذا تزوج أجنبي من عراقية اكتسب الجنسية العراقية تلقائياً". ويتجه البعض الآخر نحو حرية المرأة واستقلال جنسيتها، وقد تم أقرار حرية المرأة في اختيار جنسيتها في القانون العراقي رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ (البستاني، ٢٠٠٩، ص ٦٢).

المبحث الثالث: أهم شروط تعميق مبدأ المواطنة الرقمية ومخاطر وعواقب المواطنة الرقمية
غير المسؤولة واستراتيجيات معالجتها



المواطنة الرقمية تعتبر الوسيلة العصرية لإعداد مواطن قادر على استخدام وتوظيف التكنولوجيا الرقمية بطرق سليمة، ووفقا لقواعد وضوابط سلوكية، ودينية، وأخلاقية، وقانونية، لإنشاء مجتمع رقمي صحي. من خلال تزويده بمجموعة المهارات في مجال التكنولوجيا مثل مهارات التواصل، والبحث، وحل المشكلات، وإثراء معرفته بتاريخ وثقافة بلاده، وتعزيز إيمانه بقيم العدالة والحرية والديمقراطية، للمساهمة في رقي الوطن، من أجل تعميق مبدأ المواطنة الرقمية، لابد من الشروط التالية (فوزي، ٢٠٢٣) :

1- **ظهور الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي (ML):** يعمل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي على تغيير الطريقة التي نتفاعل بها مع التكنولوجيا، ومع بعضنا البعض. إنها تمكننا من أتمتة المهام، وتحليل البيانات، وتوليد الأفكار، وإنشاء تجارب مخصصة. كما أنها تطرح معضلات أخلاقية واجتماعية، مثل الخصوصية والتحيز والمساءلة والثقة. كمواطنين رقميين، نحتاج إلى فهم إمكانيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وقيودهما، وكيفية استخدامها بطريقة مسؤولة ومفيدة.

٢- **نمو اقتصاد الوظائف المؤقتة والعمل عن بعد:** يعمل اقتصاد الوظائف المؤقتة والعمل عن بعد على تغيير طريقة عملنا وتعاوننا. فهي توفر المرونة والاستقلالية والتنوع، ولكنها تتطلب أيضاً القدرة على التكيف والتواصل والإدارة الذاتية. كمواطنين رقميين، علينا أن نكون مستعدين للطبيعة المتغيرة للعمل، وكيفية النجاح فيه. على سبيل المثال، يمكننا أيضاً استخدام التكنولوجيا للتعاون والتواصل بشكل فعال مع زملائنا وعملائنا وشركائنا عبر مناطق زمنية وثقافات ومنصات مختلفة. ومع ذلك، نحتاج أيضاً إلى تحقيق التوازن بين عملنا وحياتنا الشخصية، وحماية صحتنا ورفاهيتنا، من خلال وضع الحدود، وإدارة التوقعات، وأخذ فترات راحة.

٣- **ظهور وسائط ومنصات جديدة:** تعمل الوسائط والمنصات الجديدة على إنشاء طرق جديدة لاستهلاك المعلومات وإنتاجها، وإشراك الجماهير والتأثير عليها. إنها توفر التنوع والإبداع والتفاعل، ولكنها تتطلب أيضاً التفكير النقدي ومحو الأمية الإعلامية وآداب السلوك الرقمي. كمواطنين رقميين، نحتاج إلى أن نكون على دراية بالوسائط والمنصات الجديدة المتاحة، وكيفية استخدامها بفعالية وبشكل مناسب. على سبيل المثال، يمكننا استخدام الوسائط والمنصات الجديدة من خلال المشاركة والمساهمة في المجتمعات والمناقشات عبر الإنترنت. ومع ذلك، نحتاج أيضاً إلى أن نكون محترمين ومسؤولين، وأن نتجنب المعلومات الخاطئة، والتسلط عبر الإنترنت، والإدمان الرقمي.

لقد أصبح الإنترنت جزءاً لا يتجزأ من حياتنا، ومعه، أصبحت المواطنة الرقمية ذات أهمية متزايدة. تشير المواطنة الرقمية إلى الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا والإنترنت. ويتضمن استخدام التكنولوجيا بطريقة تعزز السلامة والأمن والسلوك الأخلاقي. ومع ذلك، لا يمارس الجميع المواطنة الرقمية المسؤولة، وقد يكون لذلك عواقب وخيمة، وسنناقش مخاطر المواطنة الرقمية غير المسؤولة، والعواقب التي يمكن أن تنشأ عنها في ما يلي (فوزي، ٢٠٢٣):

١- التمر عبر الإنترنت: التمر عبر الإنترنت هو شكل من أشكال التمر الذي يحدث عبر الإنترنت. إنه ينطوي على استخدام التكنولوجيا لمضايقة شخص ما أو تخويفه أو إجراجه. يمكن أن يكون للتمر عبر الإنترنت عواقب وخيمة، بما في ذلك الاكتئاب والقلق وحتى الانتحار. من المهم أن نتذكر أن الإنترنت ليس مكاناً آمناً، وأن التمر عبر الإنترنت غير مقبول على الإطلاق.

٢- التحرش عبر الإنترنت: التحرش عبر الإنترنت هو شكل آخر من أشكال المواطنة الرقمية غير المسؤولة. أنها تتطوي على استخدام التكنولوجيا لمضايقة أو تخويف شخص ما عبر الإنترنت. يمكن أن يشمل ذلك إرسال رسائل تهديد، أو نشر تعليقات مؤذية على وسائل التواصل الاجتماعي، أو مشاركة معلومات شخصية لشخص ما دون موافقته. يمكن أن يكون للتحرش عبر الإنترنت عواقب وخيمة، بما في ذلك الاضطراب العاطفي وحتى الأذى الجسدي.

٣- مشاركة الأخبار المزيفة: في عصر وسائل التواصل الاجتماعي اليوم، من السهل مشاركة المعلومات دون التحقق من دقتها. ومع ذلك، فإن مشاركة الأخبار المزيفة يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى معلومات مضللة، مما قد يضر بالأفراد أو المجتمعات بأكملها. لذلك، من المهم التحقق من المعلومات قبل مشاركتها (فوزي، ٢٠٢٣) .

٤- الإفراط في مشاركة المعلومات الشخصية: سهلت وسائل التواصل الاجتماعي مشاركة المعلومات الشخصية مع العالم، ومع ذلك، فإن الإفراط في مشاركة المعلومات الشخصية يمكن أن يكون له عواقب وخيمة. يمكن أن يؤدي إلى سرقة الهوية والمطاردة وأشكال أخرى من الجرائم الإلكترونية. لذلك، من المهم توخي الحذر بشأن المعلومات التي تتم مشاركتها عبر الإنترنت.

٥- التنزيل غير القانوني: التنزيل غير القانوني هو شكل آخر من أشكال المواطنة الرقمية غير المسؤولة. يتضمن تنزيل مواد محمية بحقوق الطبع والنشر دون إذن. يمكن أن يشمل ذلك الأفلام والموسيقى والبرامج. يمكن أن يؤدي التنزيل غير القانوني إلى عواقب وخيمة، بما في ذلك الغرامات وحتى السجن.



٦- المطاردة عبر الإنترنت: المطاردة عبر الإنترنت هي شكل من أشكال التحرش عبر الإنترنت يتضمن استخدام التكنولوجيا لمطاردة شخص ما. يمكن أن يشمل ذلك إرسال رسائل تهديد، أو مراقبة نشاط شخص ما عبر الإنترنت، أو حتى اختراق حساباته. يمكن أن يكون للمطاردة عبر الإنترنت عواقب وخيمة، بما في ذلك الاضطراب العاطفي وحتى الأذى الجسدي.

استراتيجيات المعالجة لعواقب المواطنة الرقمية غير المسؤولة

١- بناء المرونة الرقمية

إحدى المهارات الأساسية التي يحتاج المواطنون الرقميون إلى تطويرها هي القدرة على مواجهة التحديات والمخاطر التي قد يواجهونها في عالم الإنترنت. يمكن أن تتراوح هذه التحديات والمخاطر بين التسلسل عبر الإنترنت، والمعلومات المضللة، وسرقة الهوية، والقرصنة، والتصيد الاحتيالي، والإدمان عبر الإنترنت، وقضايا الصحة العقلية، والفجوة الرقمية. وللتغلب على هذه العقبات والازدهار في العصر الرقمي، يحتاج المواطنون الرقميون إلى بناء مرونتهم الرقمية، وهي القدرة على التعافي من التجارب السلبية عبر الإنترنت أو التكيف معها.

٢- تثقيف الذات والآخرين حول المخاطر والفرص المحتملة للبيئة الرقمية

يجب أن يكون المواطنون الرقميون على دراية بالتهديدات وعمليات الاحتيال الشائعة التي قد يواجهونها عبر الإنترنت، وكيفية حماية أنفسهم وبياناتهم منها هم. ويجب عليهم أيضًا التعرف على الجوانب الإيجابية للعالم الرقمي، مثل الوصول إلى المعلومات والتواصل والتعاون والإبداع والابتكار. ويجب عليهم مشاركة معارفهم وخبراتهم مع الآخرين، وخاصة أولئك الذين هم أقل معرفة أو ذكاءً رقمياً، ومساعدتهم على التنقل في عالم الإنترنت بأمان ومسؤولية (لامية، ٢٠٢٠، ص ٣٧-٤١).

٣- تطوير مهارات التفكير النقدي ومحو الأمية الإعلامية

يجب أن يكون المواطنون الرقميون قادرين على تقييم جودة ومصداقية وموثوقية المعلومات والمصادر التي يواجهونها عبر الإنترنت. وينبغي أن يكونوا قادرين على التمييز بين الحقائق والآراء، وبين الأدلة والدعاية. وينبغي أن يكونوا قادرين على التعرف على تأثير الأخبار المزيفة والمعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية ومقاومته. ويجب أن يكونوا أيضًا قادرين على إنشاء ومشاركة المحتوى الخاص بهم بطريقة أخلاقية ومحترمة، واحترام حقوق الملكية الفكرية والخصوصية للآخرين (لامية، ٢٠٢٠، ص ٣٧-٤١).

٤- السعي وتقديم الدعم والتوجيه

يجب ألا يتردد المواطنون الرقميون في طلب المساعدة أو النصيحة عندما يواجهون صعوبات أو تحديات عبر الإنترنت، مثل التمر عبر الإنترنت، أو المضايقة، أو إساءة

الاستخدام. ويجب أن يكونوا أيضًا على استعداد لتقديم الدعم والتوجيه للآخرين الذين قد يكونون في حاجة إليها، مثل ضحايا العنف عبر الإنترنت أو التمييز أو الاستبعاد. ويجب أن يعرفوا مكان وكيفية الإبلاغ عن المحتوى أو السلوك غير المناسب أو الضار أو حظره، وكيفية الوصول إلى المساعدة المهنية أو القانونية إذا لزم الأمر. ويجب عليهم أيضًا أن يسعوا ويحافظوا على التوازن بين حياتهم على الإنترنت وخارجها، وأن يعتنوا بسلامتهم الجسدية والعقلية (لامية، ٢٠٢٠، ص ٣٧-٤١).

٥- احتضان التنوع والشمول

يجب على المواطنين الرقميين أن يقدروا ويحتفلوا بتنوع وثراء عالم الإنترنت، وأن يحترموا الثقافات ووجهات النظر والقيم المختلفة التي يواجهونها. وينبغي لها أيضًا تعزيز وممارسة الإدماج والإنصاف، والتأكد من حصول الجميع على فرص متساوية في الوصول والفرصة للمشاركة والاستفادة من العالم الرقمي. وينبغي عليهم تجنب وتحدي أي شكل من أشكال التمييز أو التحيز أو التحيز الذي قد يشهدونه أو يتعرضون له عبر الإنترنت، والدفاع عن حقوق وكرامة أنفسهم والآخرين (لامية، ٢٠٢٠، ص ٣٧-٤١).

الاستنتاجات والتوصيات

١- أن المواطنين العراقيين، كما كان حالهم طوال العقود الماضية من عمر الدولة، لا يزال هناك خط فاصل بينهم وبين السلطات الحاكمة اليوم يمنعه من التعبير عن مشاعرهم ومطالبهم. إن إشراك المواطن العراقي في صناعة القرار والممارسة الفعلية للسلطة هو في الأساس حق



مشروع تفره الأعراف والذساتير لكن للأسف الشديد فإن الوضع الحالي يتعارض مع كل هذه النصوص.

٢- يكمن تحقيق المواطنة الرقمية من خلال التطوع الرقمي، وهو تمكين المجتمع بكافة فئاته وأطرافه من استخدامات التقنية، ورفع كفاءتها، وتعزيز قدرات الأفراد عن طريق تكثيف التوعية التقنية في المجتمع، وعبر وسائل التدريب والنشر والتأهيل للمتطوعين في أنحاء العراق، ويتصف المواطن الرقمي القادر على استخدام الإنترنت في إنجاز أعماله، والاستفادة من معطيات الحضارة بعدة صفات، منها:

- احترام الثقافات والمجتمعات في البيئة الافتراضية.
- الالتزام بالأمانة الفكرية، ورد الحقوق إلى أصحابها.
- الحفاظ على خصوصيات الأفراد، والمعلومات الشخصية للأفراد المشاركين في العالم الافتراضي.
- إدارة الوقت الذي يقضيه المواطن في استخدام التكنولوجيا بفعالية.
- حماية المواطن نفسه من المعتقدات الفاسدة المنتشرة عبر الوسائط المتعددة.
- الوقوف ضد التتمر عبر الإنترنت.

٣- نوصي بأن يعمل بلدنا العراق على مشروع وطني يتضمن ادخال المواطنة الرقمية الى المناهج الدراسية وعمل برامج توعية تختص بالمواطنة الرقمية والذي ينص على تعميم منهاج المواطنة الرقمية في المدارس، كما يوصي الباحث بأن يعمل بلدنا العراق على إنشاء خلايا استخبارية تحليلية تختص بمواقع التواصل الاجتماعي لرصد وتحليل الظواهر الايجابية والسلبية واثارها على مجتمعاتنا وسبل معالجة السلبية منها.

٤- عقد دورات وورش تثقيفية اضافة الى البرامج التلفزيونية حول المواطنة الرقمية ومحاورها لخلق مجتمع عراقي رقمي واعي ومحصن، وكذلك دعم الرقابة الرقمية وتجهيزها باحدث الاجهزة والبرمجيات الخاصة، وقرار القوانين الخاصة بالجرائم الالكترونية وتحديثها بشكل مستمر ومايتناسب مع التطور السريع الحاصل في هذا المجال، فالاهتمام بالمواطنة الرقمية ضرورة حياتية للنهوض بالمجتمع العراقي وتنمية القدرات البشرية والمهارات التقنية.

٥- تشير المواطنة الرقمية إلى الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا والإنترنت. وهو يشمل مجموعة من المهارات والمواقف والسلوكيات الضرورية للتنقل في العالم الرقمي بطريقة آمنة وأخلاقية ومسؤولة. تشمل بعض الجوانب الرئيسية للمواطنة الرقمية السلامة عبر الإنترنت، والخصوصية، والأمن، ومحو الأمية الرقمية، والسلوك الأخلاقي، كما يجب مراقبة النشاط عبر الإنترنت والاستجابة لأية مشكلات أو مخاوف قد تنشأ. يمكن أن يشمل ذلك مراقبة قنوات التواصل الاجتماعي، والرد على التعليقات والملاحظات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي مشكلات قد تنشأ، كما لا بد من إنشاء التراث الثقافي الرقمي وإدارته والحفاظ عليه، بما في ذلك احترام قوانين حقوق الطبع والنشر وحماية البيانات الشخصية وتجنب انتشار المحتوى الضار. من خلال توفير إرشادات واضحة وموجزة.

٦- تتكيف المواطنين حول أهمية المواطنة الرقمية المسؤولة. من خلال ورش العمل والمؤتمرات والموارد عبر الإنترنت، حيث لا بد من التوفير للأفراد والمنظمات المعرفة والمهارات التي يحتاجونها للتعامل مع الوسائط الرقمية بأمان ومسؤولية. كما ينبغي دمج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية، تماما مثل أي موضوع آخر.

٧- غالباً ما يؤدي غياب حقوق الجنسية المتساوية بين الجنسين إلى عدم تسجيل عدد من الأطفال وانعدام الجنسية لديهم. وفي مثل هذه الأوضاع، إنّنا نخذلهم في أفضل بداية لهم في الحياة. لذا، إنّنا نحث الدول، التي لا تزال تملك قوانين جنسية تمييزية، على اتخاذ إجراءات عاجلة لسن إصلاحات تدعم حق المرأة والرجل المتساوي في منح الجنسية لأطفالهما. فمن خلال تبني حقوق الجنسية المتساوية بين الجنسين، تسهم الدول والمجتمعات في عدم ترك أي طفل خلف الركب وفي تسهيل أعمال مجموعة من الحقوق، بدءاً من الحق في شهادة الميلاد، والجنسية، والحق في المعرفة والرعاية من قبل أولياء الأمور. ومن شأن ذلك تحسين فرصهم في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية - وكلها ضرورية لكل طفل وأسرته.



المصادر

- ١- عرفة، محمد السيد. (٢٠١٣). القانون الدولي الخاص. ط١. دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع. المنصورة.
 - ٢- عشوش، أحمد عبد الحميد. (٢٠١٣). القانون الدولي الخاص. دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع. مصر.
 - ٣- بدوي، علا محمد علي. (٢٠٢٢). ثقافة المواطنة الرقمية في ضوء التحول الرقمي. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية - جامعة بني سويف. المجلد ١٠. العدد ١. مصر
 - ٤- محمد، هناء جبوري. (٢٠٢١). مقومات ترسيخ مبدأ المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مركز الدراسات الإستراتيجية. جامعة كربلاء. العراق .
 - ٥- فضيل، محمد ضو. (٢٠٢٢). الجنسية الأصلية في القانون الدولي الخاص. المجلد ٣٤ العدد ٤. مجلة كلية الشريعة والقانون. أسيوط، مصر.
 - ٦- الاسدي، عبد الرسول عبد الرضا. (٢٠١٣). القانون الدولي الخاص (الجنسية، الموطن، مركز الأجنبي، التنازع الدولي للقوانين، تنازع الاختصاص القضائي الدولي). ط١. مكتبة السنهوري. بغداد.
 - ٧- دحام، زينب ومحمد وحيد. (٢٠١٣). الحق في الجنسية والتجريد منها. ط١. المركز القومي للإصدارات القانونية. القاهرة.
 - ٨- البستاني، سعيد يوسف. (٢٠٠٩). الجامع في القانون الدولي الخاص. ط١. منشورات الحلبي الحقوقية. لبنان.
 - ٩- فوزي، وفاء. (٢٠٢٣). مفهوم المواطنة الرقمية: آلية التنقل في العالم الافتراضي. مجلة مركز النهريين للدراسات الإستراتيجية- قسم الدراسات التكنولوجية والأمن السيبراني. العراق. المجلد ٣. العدد ٣.
 - ١٠- لامية، طالة. (٢٠٢٠). المواطنة الرقمية. التحول التكنولوجي للمواطنة التقليدية في الفضاء الافتراضي. مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية في جامعة العربي التبسي - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد ٤. العدد ٣. الجزائر.
- 1-Arafa, Mohamed El-Sayed. (2013). Private International Law. 1st ed. Dar El-Fikr Wal-Qanun for Publishing and Distribution. Mansoura.
- 2 -Ashoush, Ahmed Abdel Hamid. (2013). Private International Law. Dar El-Fikr Wal-Qanun for Publishing and Distribution. Egypt.
- 3 -Badawi, Ala Mohamed Ali. (2022). Digital Citizenship Culture in Light of Digital Transformation. Journal of the Future of Social Sciences – Beni Suef University. Volume 10, Issue 1. Egypt
- 4 -Mohamed, Hanaa Jabouri. (2021). Elements of Establishing the Principle of Citizenship in Iraq after 2003. Center for Strategic Studies. University of Karbala. Iraq.
- 5 -Fadil, Mohamed Daw. (2022). Original Nationality in Private International Law. Volume 34, Issue 4. Journal of the Faculty of Sharia and Law. Assiut, Egypt.
- 6 -Al-Asadi, Abdul Rasool Abdul Reda. (2013). Private International Law (Nationality, Domicile, Status of Foreigners, International Conflict of Laws, Conflict of International Jurisdiction). 1st ed. Al-Sanhouri Library. Baghdad.



- 7 -Daham, Zainab and Muhammad Wahid. (2013). The Right to Nationality and Deprivation of It. 1st ed. National Center for Legal Publications. Cairo.
- 8 -Al-Bustani, Saeed Youssef. (2009). The Comprehensive Book on Private International Law. 1st ed. Al-Halabi Legal Publications. Lebanon.
- 9 -Fawzi, Wafaa. (2023). The Concept of Digital Citizenship: The Mechanism of Navigation in the Virtual World. Journal of the Nahrain Center for Strategic Studies – Department of Technology Studies and Cybersecurity. Iraq. Volume 3. Issue 3.
- 10- Lamia, Tala. (2020). Digital Citizenship. The Technological Transformation of Traditional Citizenship in Virtual Space. Al-Risala Journal for Media Studies at the University of Arab Tebessi – College of Humanities and Social Sciences. Volume 4. Issue 3. Algeria.